



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

قطاع النفط والغاز داخل العراق الواقع والحلول

د. علي عبد الرحيم العبودي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

قطاع النفط والغاز داخل العراق: الواقع والحلول

د. علي عبد الرحيم العبدوي*

الملخص:

- على الرغم من أن العراق يعتبر مصدراً كبيراً للطاقة الخام، إلا أنه يستورد المشتقات النفطية من الخارج بقيمة مالية تُقدر بأكثر من 7% من إجمالي النفقات الحكومية العامة، وتشكل هذه النسبة أكثر من 6 مليار دولار، وهي أموال يمكن توظيفها داخل العراق.
- الحكومة العراقية بحاجة إلى بذل جهد جاد لوقف أعمال التخريب في خطوط الطاقة الإنتاجية المحلية التي تزود مصافي النفط الوطنية بالنفط الخام، بالإضافة إلى محاربة الفساد المتمثل في عدم تكامل إنتاج النفط المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تسريب كبير في العملة الصعبة.
- يتم هدر 47.5% من إنتاج الغاز المصاحب في العراق عبر عمليات الإنتاج النفطي، ويتم استيراد ثلث الحاجة المحلية من الغاز سنوياً، وتصل قيمة هذه الاستيرادات إلى 1.1 مليار دولار سنوياً، مما يشكل خسارة سنوية صافية تضاف إلى 6 مليار دولار من المشتقات النفطية التي يتم استيرادها من الخارج.
- لم يستفد العراق من الفرصة التاريخية الناتجة عن ارتفاع الطلب العالمي على النفط بنسبة 71% خلال السنوات العشرين الماضية، حيث لم يعمل العراق على تحقيق خطته للوصول إلى معدل إنتاج يومي يصل إلى 10 مليون برميل. بل استمر معدل التصدير عند حدود 3.8 مليون برميل يومياً، علماً بأن العالم يتجه نحو تقليل استخدام الوقود الأحفوري واستبداله بالطاقة النظيفة بحلول عام 2050، الأمر الذي سيشكل أزمة حقيقية على الاقتصاد العراقي.
- سيكون من شأن إنشاء مصافي التكرير وتطوير المصافي القديمة، والعمل على إنشاء صناعات بتروكيماوية، أن يؤدي إلى رفع القيمة المضافة لإنتاج النفط المحلي.
- بالرغم من أن تراخيص عقود الخدمة قد حققت للاقتصاد العراقي والصناعة النفطية الكثير

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية - قسم العلاقات الاقتصادية.

من المكاسب، إلا أنها لم تحقق النتائج الطموحة المتوقعة بسبب الضعف المؤسساتي والأمني الذي يعاني منه قطاع الطاقة في العراق.

- هناك حاجة إلى إعادة النظر في تأسيس شركة النفط الوطنية وحوكمتها، وجعلها قادرة على إدارة الشراكة مع الشركات الأجنبية حالياً، وتأهيلها لإدارة عمليات الصناعة الاستخراجية النفطية والغازية بجميع مراحلها بعد تقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية، ويمكن اعتماد الخبرات التي اتبعتها شركة النفط السعودية (أرامكو) في تحقيق ذلك.

- العراق يحتاج إلى إنشاء مصافٍ جديدة لاستثمار النفط بالطريقة المثلى، ويمكن اعتماد أسلوب الامتياز (BOT) في إنشاء مصافٍ جديدة. حيث تنص فكرة هذا الأسلوب على التعاقد مع شركة أجنبية أو محلية على بناء وتمويل وتشغيل إدارة المرفق أو المشروع لمدة معينة، وبعد انتهاء مدة العقد تؤول ملكية المرفق أو المشروع إلى الدولة.

- سيكون على العراق، إذا استثمر في صناعة المشتقات النفطية، أن يعمل على تطوير وإنشاء شبكات النقل والتوزيع، والعمل على إحياء الصناعات البتروكيمياوية (السجاد، مستحضرات التجميل، البلاستيك، المستحضرات الصيدلانية، الأقمشة، المطاط... إلخ)، إلى جانب تشريع قانون النفط والغاز وحسم النقاط الخلافية للقطاع الاستخراجي. فالعراق أمام مرحلة حرجة أمام القطاع النفطي وصناعاته المشتقة.

مقدمة:

يُعتبر قطاع الطاقة، بما في ذلك (النفط والغاز)، من القطاعات الحيوية على مستوى العالم، إذ يشكل محل اهتمام كل من الدول المنتجة والمستهلكة. ومع ذلك، يزداد أهمية وتعقيد كلما اقتربنا من الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط في إيراداتها ونفقاتها، ومثال على ذلك هو العراق. إذ يعتمد اقتصاد العراق بشكل شبه كامل على إيرادات القطاع النفطي، ورغم ذلك يعاني هذا القطاع من ضعف في الإدارة والاستغلال.

في الوقت الذي طورت فيه الدول المنتجة للنفط، بما في ذلك الدول المجاورة للعراق، عمليات استغلال مواردها الطاقوية، بقي العراق على حاله حتى بعد انهيار النظام السابق عام 2003. وذلك على الرغم من تأكيد الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على ضرورة استغلال موارد البلاد بتقنيات وطرق حديثة. ونتيجة لذلك، تعتبر مشكلة إدارة قطاع النفط والغاز في العراق متمثلة في عملية استغلاله، حيث اقتصرت عملية صناعة النفط على الاستخراج كنفط خام، ثم تخزينه وتسويقه، ثم بيع الكميات بالكامل للدول المستهلكة كنفط خام، وبعد ذلك يتم استيراده كمشتقات نفطية أو مواد صناعية بأسعار مضاعفة. ومن الناحية الأخرى، ضعف في عملية تطوير وتوسيع الطاقة الإنتاجية لقطاع النفط، وضعف استثمار مورد الغاز المصاحب الذي يتم التخلص منه عبر حرقه بكميات كبيرة.

استناداً إلى ذلك، ستناقش هذه الورقة واقع قطاع الطاقة في العراق بعد العام 2003، فضلاً عن محاولتها طرح حلول عملية لتطوير واستغلال قطاع النفط والغاز في العراق باستخدام الطرق المثلى السائدة على المستوى العالمي.

أولاً: واقع قطاع الطاقة في العراق بعد عام 2003

يُمثل قطاع النفط محور وعصب الحياة الاقتصادية في العراق، حيث تأتي أهميته وفقاً للاعتبارات الآتية⁽¹⁾:

1. مساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي العراقي (GDP)، والتي تشكل نحو (45%) من الناتج السنوي.
2. أهميته في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ يستحوذ على النسبة الأكبر من هيكل صادرات العراق إلى الخارج والتي تصل إلى أكثر من (95%) من إجمالي الصادرات السنوية.
3. يُعد المورد الرئيس في الحصول على العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات والالتزامات والمعاملات الدولية.
4. يشكل المورد الرئيس في تمويل الموازنة العامة، فضلاً عن تمويل الخطط التنموية داخل الدولة.

تبعاً لهذه الأهمية، يواجه قطاع النفط في العراق ضغوطاً كبيرة، مما أدى إلى عدم إدارته واستثماره بالطرائق الحديثة، إذ تمت إدارة قطاع النفط والغاز بطريقة توريث الفكر والأسلوب، بالرغم من نص الدستور العراقي الدائم لما بعد عام 2003 على خلاف ذلك، حيث نصت المادة (112/ثانياً) على أن تقوم الحكومة الاتحادية وبالتعاون مع الأقاليم والمحافظات المنتجة برسم سياسات استراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز معتمدة في ذلك أحدث تقنيات السوق وتشجيع الاستثمار². وتكمن اشكالية إدارة قطاع النفط والغاز العراقي في عملية استغلاله، التي تتصف بالعجز في زيادة الطاقة الإنتاجية وتحويله من عملية الاستخراج إلى عملية التصنيع، كما تم ذكرها في مقدمة الورقة. يعزى ذلك إلى اسباب كثيرة، ولكن أهمها هو التخبط في اسلوب الإدارة وتشتت المهام في هذا القطاع، إضافة إلى عدم وجود هيئة وطنية فعالة وكفؤة يمكن تكليفها بإدارة وتطوير قطاع الطاقة داخل البلد.

ونتيجة لذلك، أصبحت عملية استخراج وبيع النفط في العراق ما هي إلا عملية استنزاف مستمرة للمورد الناضب، وبالحد الأدنى من الجدوى الاقتصادية، وذلك عبر استنزاف الاحتياطي

1. يحيى حمود حسن، دراسة في الاقتصاد العراقي، (العراق: مركز العراق للدراسات، 2012)، ص 64.

2. دستور جمهورية العراق 2005، المادة (112/ثانياً).

النفطي يوماً وبيعة كنفط خام للخارج، مقابل الحصول على إيرادات مالية للدولة، هذه الإيرادات المتأتية من الخارج مقابل بيع النفط، تُسترد مرة أخرى إلى الجهات الدولية (نزيف العملة) بتغذية عكسية فتعود إلى الخارج مقابل حصول العراق على مشتقات نفطية ومواد صناعية واستهلاكية، مما يؤدي إلى إفراغ الموازنة العامة من أهدافها التنموية. فخلال العقد الأخير، بلغت تكاليف استيراد العراق للمشتقات النفطية أكثر من (38) مليار دولار، وكما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1) التكلفة السنوية لاستيراد المشتقات النفطية بعد عام 2003

السنوات	تكلفة استيراد المشتقات النفطية (مليون دولار)	نسبتها من إجمالي نفقات الموازنة	السنوات	تكلفة استيراد المشتقات النفطية (مليون دولار)	نسبتها من إجمالي نفقات الموازنة
2005	2,557.5	9.6%	2014	3,886.6	3.8%
2006	1,471.7	6.4%	2015	1,948.8	3.8%
2007	1,446.7	7.5%	2016	1,691.0	4.4%
2008	2,369.6	4.3%	2017	2,070.4	3.8%
2009	1,336.9	4.2%	2018	2,366.1	3.6%
2010	1,638.3	3.2%	2019	5,164.0	6.4%
2011	2,091.4	3.7%	2020	2,140.2	3.8%
2012	4,521.5	5.5%	2021	3,732.3	4.2%
2013	4,190.2	4.8%	2022	6,179.1	7.4%

المصدر: إعداد الباحث، وبالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الإحصاء والأبحاث، 2005-2021)، صفحات متفرقة.
2. وزارة المالية، الحسابات الختامية للدولة العراقية، (ديوان الرقابة المالية، 2004-2013).
3. ينظر: ميزان المدفوعات العراقي، إحصاءات فوب، للسنوات 2013-2022.

وتبعاً للجدول أعلاه، تتحمل الدولة تكاليف مالية عن استيراد المشتقات النفطية من الخارج، وذلك عبر طريقتين، الأولى- بيع هذه المشتقات محلياً بأسعار مدعومة تصل إلى نحو (40%)³، والطريقة الثانية - هو ما يدفعه العراق للخارج مقابل استيراد المشتقات النفطية والمواد الأولية مما يؤدي إلى نزيف العملة الصعبة إلى الخارج. ويعزى ذلك إلى عدم قدرة المصافي العراقية عن تلبية الطلب المحلي المتزايد، إذ تشكل نسبة استيراد المنتجات النفطية، خاصة البنزين، وزيت الغاز، والنفط الأبيض نحو أكثر من (10%) من إجمالي الاستيراد السنوي للعراق⁴. وتعزو وزارة النفط العراقية العجز الحاصل في إنتاج المشتقات النفطية محلياً إلى الاسباب الآتية⁵: -

أ. انخفاض معدلات تجهيز النفط الخام إلى المصافي نتيجةً لتخريب شبكات الأنابيب الناقلة للنفط.

ب. عدم إنشاء مصافي جديدة بوحدة متكاملة، مثل نصب وحدات تحسين البنزين للمصافي الخارجية، ووحدات المعالجة، CCR، RFCC.

ت. قدم التكنولوجيا المستخدمة في المنشآت النفطية.

ث. ضعف الاستثمار في الصناعة التحويلية.

ج. التلكؤ في إنجاز المشاريع الجديدة التي من شأنها زيادة كمية المنتج وتحسين نوعيته، بسبب عدم التعاقد مع الشركات الأم مباشرة.

ح. ضعف البنى التحتية الأساسية للإنتاج، مثل، ساعات تجهيز الكهرباء، وضعف الوضع الأمني.

وتنطبق معظم هذه الأسباب على ضعف الصناعة الاستخراجية في العراق (إنتاج النفط الخام)،

3. نقلاً عن: جريدة الصباح العراقية، (النسخة الإلكترونية، العدد 4511، 2022)، ص2.

4. وزارة التخطيط، التقرير السنوي للاستيرادات لسنة 2020، (الجهاز المركزي للحصاء، 2021)، ص6.

<https://cosit.gov.iq/ar/63-stat-ar?start=55>

5. ينظر كلٌّ من: كامل علاوي وآخرون، الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق، (العراق: مركز العراق للدراسات-الساقى للطباعة والتوزيع، 2015)، ص 114. كذلك: ديوان الرقابة المالية، تقويم اداء وزارة النفط للحد من استيراد المشتقات النفطية والخطة الموضوعية لزيادة الانتاج محلياً للسنوات 2010-2013، (جمهورية العراق: 2017)، ص5.

بالإضافة إلى الفساد الإداري والمالي الذي انتشر في هذا القطاع، شهدت عملية إنتاج النفط الخام في العراق تقلبات كبيرة، بدأت مع بداية الحرب مع إيران، وعلى الرغم من تغير النظام بعد عام 2003، إلا أن النهج في استغلال النفط لم يتغير، ويمكن الاستدلال على ذلك عبر تتبع مستوى الطاقة الإنتاجية للنفط قبل وبعد عام 2003، حيث نجد أن ذروة الطاقة الإنتاجية للنفط قد وصلت إلى (3.8) مليون برميل يومياً قبل دخول العراق في أتون الحروب⁶، فيما وصلت ذروة الطاقة الإنتاجية بعد عام 2003 إلى (4.5) مليون برميل يومياً عام 2019، أي بنسبة ارتفاع (15%)، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة على العراق بعد سقوط النظام السابق على اجتياز ذروة الطاقة الإنتاجية قبل عام 2003 حتى عام 2016 (كما هو موضح في جدول 2)، على الرغم من الخطط الطموحة التي كانت تتبناها كل حكومة جديدة بهدف تحقيق نمو كبير في عملية إنتاج النفط الخام، حتى وصل الحديث على امكانية الوصول إلى إنتاج أكثر من (9) مليون برميل يومياً وفقاً للخطة الاستراتيجية المتكاملة للطاقة⁷. لكن هذا لم يتحقق وظلت الطاقة الإنتاجية للنفط الخام أقل من الحصة التصديرية المخصصة للعراق في منظمة أوبك بنحو (23%)⁸، مما أفقد العراق إيرادات مالية كبيرة ممكنة لو سعت الحكومة منذ البدء على إدارة هذا القطاع بالطرائق الحديثة.

6. كامل علاوي واخرون، المصدر سابق ذكره، ص37.

7. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017، (جمهورية العراق: الجهاز المركزي للإحصاء، 2013)، ص21. وكذلك ينظر: على مرزا، اوراق اقتصادية ونفط العالم والعراق، المجلد الأول، (سلسلة إصدارات شبكة الاقتصاديين العراقيين-كتاب الإلكتروني، 2021)، ص168.

8. OPEC, Annul Statistical Bulletin, (Vienna, Austria: 2021), P.P.12-13.

جدول (2) الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في العراق ونسبة التصدير اليومية للمدة 2000-2021

السنوات	احتياطي النفط المؤكد (مليار برميل)	الطاقة الانتاجية (مليون برميل/يوم)	متوسط التصدير اليومية (مليون برميل/يوم)	متوسط حصة العراق التصديرية في أوبك (مليون برميل/يوم)	نسبة الخسارة المالية
2000	112.5	2.6	2.0	unavailable	unavailable
2001	115.0	2.5	2.0	an	an
2002	115.0	2.2	1.6	an	an
2003	115.0	1.5	1.0	دون قيد	100%
2004	115.0	1.9	1.5	دون قيد	100%
2005	115.0	1.8	1.4	دون قيد	100%
2006	115.0	1.9	1.5	دون قيد	100%
2007	115.0	2.0	1.6	دون قيد	100%
2008	115.0	2.2	1.8	دون قيد	100%
2009	143.1	2.3	1.9	دون قيد	100%
2010	142.2	2.3	1.8	دون قيد	100%
2011	141.4	2.6	2.1	دون قيد	100%
2012	143.1	2.9	2.4	دون قيد	100%
2013	143.1	2.9	2.3	دون قيد	100%
2014	143.1	3.2	2.5	دون قيد	100%
2015	143.1	3.7	3.0	دون قيد	100%
2016	148.4	4.1	3.3	4.3	23%
2017	147.2	4.2	3.3	4.3	23%

السنوات	احتياطي النفط المؤكد (مليار برميل)	الطاقة الانتاجية (مليون برميل/يوم)	متوسط التصدير اليومية (مليون برميل/يوم)	متوسط حصة العراق التصديرية في أوبك (مليون برميل/يوم)	نسبة الخسارة المالية
2018	148.4	4.2	3.5	4.5	23%
2019	148.4	4.5	3.9	4.5	14%
2020	148.4	3.9	3.4	4.4	23%
2021	145.0	3.9	3.4	3.8	11%
2022	144.0	4.4	3.4	3.9	13%

المصدر: إعداد الباحث وبالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021، (جمهورية العراق: الجهاز المركزي للإحصاء، 2021). متوفر على الرابط:

<https://www.cosit.gov.iq/documents/2021/18/AAS2021.pdf>

2. OPEC, Annul Statistical Bulletin, (Vienna, Austria: 2022), P.P.12-13.

3. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو (الأوابك)، التقرير الاحصائي السنوي، (الكويت: -2003 2022).

وفي المقابل، لم تكن إدارة مورد الغاز بشقية (الغاز المصاحب للنفط، والغاز الحر)^{9*} مجال أفضل من إدارة الصناعة الاستخراجية للنفط، فقد صب صناعات القرار في الحكومات العراقية المتعاقبة جلّ اهتمامهم في الصناعة الاستخراجية للنفط مع إهمال كبير للمورد الغازي الذي لا يقل أهمية عن النفط، خاصة في الاستخدامات المحلية. حيث يتوافر الغاز الطبيعي في العراق بكميات كبيرة،

9.* يقسم احتياطي الغاز الطبيعي في العراق إلى قسمين: الأول غاز مصاحب للنفط ويستحوذ على النسبة الأكبر بنحو (71%) من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي، حيث يزداد بازدياد انتاج النفط الخام، والقسم الثاني هو الغاز الحر، وأبرز مصادره الفحم، ويشكل نسبة (29%) من الغاز في العراق. ينظر: مجد صباح عبد الغالي واحمد جحيور، مستقبل قطاع الطاقة في العراق في ظل استراتيجية الطاقة للمدة 2012-2030، (العراق: مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 33، العدد 33، 2017)، ص-7-8.

خاصة الغاز المصاحب، لكن العراق لم يتمكن حتى الآن من استغلال هذه المورد بشكل مثالي، حيث مازال إنتاج الغاز في العراق متدني جداً، حيث يصل إلى نحو (4%) من إجمالي إنتاج الطاقة، حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية عام 2019¹⁰. إذ يتم حرق نحو نصف الغاز المصاحب للنفط بسبب ضعف إمكانية استثماره، فيما لم تتعدى نسبة استغلال الغاز الحر (0.75%) من حجم الاحتياطي المؤكد عام 2021، وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3) نسبة استغلال الغاز الطبيعي في العراق من إجمالي الاحتياطي المؤكد (سنوات مختارة)

سنوات	الاحتياطي المؤكد (مليون متر مكعب)	الإنتاج السنوي	الاستهلاك السنوي	المحروق
2016	3,820,000.0	29,326.0	11,612.0	17,714.0
2017	3,744,000.0	29,870.0	13,231.0	16,639.0
2018	3,819,830.0	31,358.0	14,522.0	16,834.0
2019	3,819,830.0	32,699.0	15,453.0	17,258.0
2020	3,819,830.0	28,738.0	14,812.0	14,173.0
2021	3,714,000.0	30,553.0	15,737.0	14,476.0

المصدر: إعداد الباحث، وبالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2022، (جمهورية العراق: الجهاز المركزي للإحصاء، 2022). متوفر على الرابط: <https://cosit.gov.iq/documents/AAS2023/18.pdf>

2. منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، قاعدة بنك المعلومات. متوفر على الرابط: <https://oapecorg.org/ar/Home/DataBank>

يتضح من الجدول أعلاه بشكل جلي الهدر الكبير في الغاز، نتيجة ضعف القدرة على استغلاله، إذ تكمن الخسارة المالية هنا في جانبين، الأول هو عدم استثمار هذا المورد الذي يمكن أن يدر إيرادات مالية كبيرة للبلد، والثاني هو التكاليف المالية في استيراد الغاز من الخارج والتي تقدر بثلاث الاستهلاك المحلي، مما يشكل عبئاً إضافياً على نفقات الموازنة تقدر بنحو أكثر من (1.1) مليار دولار سنوياً.

10. International Energy Agency, World Energy Balances: A View on the Middle East.: look at the link: <https://www.iea.org/reports/world-energy-balances-overview/middle-east>

ثانياً: الأسلوب المقترح في إدارة واستثمار النفط والغاز

وفقاً للبيانات الرسمية المتاحة، فقد خسر العراق إيرادات مالية ضخمة كان بالإمكان جنيها عبر الاستثمار الحقيقي والمتقدم في قطاع الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز)، ففي الوقت الذي كان ذروة إنتاج العراق النفطي نحو (3.8) مليون برميل يومياً في القرن الماضي، بلغ الاستهلاك العالمي للنفط نحو (56) مليون برميل يومياً، ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ هذا الاستهلاك بالارتفاع التدريجي حتى وصل نحو (96) مليون برميل يومياً عام 2021 بمعدل زيادة (71%) ، فيما لم ترتفع الطاقة الإنتاجية للنفط في العراق سوى (13.5%) عام 2019، ومن ثم عادت للانخفاض في السنوات اللاحقة (ينظر الجدول السابق رقم 2).

ونظراً للتوجه العالمي نحو تطوير مصادر طاقة متجددة والتقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، وعلى رأسها النفط، بسبب تلوث المناخ وما قد ينتج عنه من كوارث بيئية مستقبلاً، بدأت الدول الأكثر استهلاكاً للبترول فعلياً في البحث وتطوير مصادر طاقة نظيفة، مستهدفين في ذلك التقليل التدريجي من استهلاك النفط، وصولاً إلى أدنى استهلاك لهُ مع مطلع عام 2050، حسب دراسات مؤسسات ووكالات الطاقة العالمية . إذا تحققت هذه الجهود واستطاعت الدول الأكثر استهلاكاً للبترول من تطوير مصادر طاقة بديلة عن النفط وأكثر أماناً للبيئة، فإن ذلك يعني انهياراً مالياً واقتصادياً للدول الريعية وفي مقدمتها العراق .

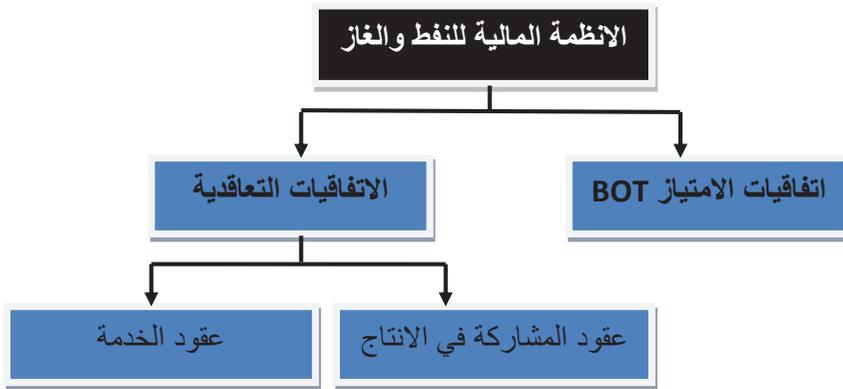
وانطلاقاً من الحقيقة التي مفادها : (أن الإيرادات النفطية تُعد الممول الرئيس للموازنة العامة في العراق، والمحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي المحلي، والممول الأبرز لمشاريع التنمية الاقتصادية داخل البلد)، لذا يُعتبر الحصول على إيرادات مالية قريبة الأمد من أولويات السياسة المالية في العراق، وأسهل وسيلة لتحقيق ذلك بالنسبة للعراق هو التوجه نحو زيادة كمية إنتاج النفط ، واستثمار الغاز بأسلوب حديث يؤدي إلى عدم حرقه وهدره ، إذ تكمن فلسفة الأسلوب المقترح لاستثمار النفط والغاز هنا في إمكانية استغلال الاحتياطي الكبير من النفط لدى العراق وزيادة الطاقة الإنتاجية لتصل إلى (6.5) برميل يومياً على المدى المتوسط، واستهداف الوصول إلى طاقة إنتاجية تتراوح بين (10-15) مليون برميل يومياً على المدى الطويل، وبذل الجهد لاستغلال الغاز بشقمية (الحر، والمصاحب) للوصول إلى سد الحاجة المحلية على المدى المتوسط، وتحقيق طاقة إنتاجية فائضة على المدى الطويل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تحقيق القيمة المضافة وتطوير الصناعة النفطية عبر إنشاء مصافي للتكرير وتطوير المصافي القديمة، والعمل على إنشاء

مدينة صناعية للبتر وكيمياويات بهدف تعزيز القيمة المضافة بشكل أكبر.

ويمكن تحقيق ذلك بتبني أسلوبين، أسلوب خاص بالصناعة الاستخراجية، وأسلوب خاص بالصناعة التحويلية، وعلى وفق الآتي: -

1. تطوير الصناعة الاستخراجية: في الوقت الذي يعجز العراق فيه عن زيادة طاقته الإنتاجية من النفط الخام، تستفيد الدول الأخرى المنتجة للنفط من زيادات الحاصلة في الطلب العالمي على النفط، على الرغم من تكلفة إنتاج البرميل في هذا الدول تكون أعلى بكثير من تكلفة إنتاجه في العراق، مما أدى إلى استحواذ بعض منتجي النفط على حصة من السوق النفطية كان بالإمكان أن تكون من حصة العراق، لكن بسبب فوضى الإدارة هذا القطاع والأسباب الموضوعية السالفة الذكر، يصعب على العراق تطوير طاقته الإنتاجية بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية. مما أدى إلى اللجوء إلى الشركات الأجنبية لتطوير هذا القطاع، متبع في ذلك أسلوب عقود الخدمة، حيث تتبع الدول النفطية حالياً أسلوبين من الأنظمة المالية في اتفاقياتها مع الشركات الأجنبية المختصة في إدارة وتطوير قطاع الطاقة، وهما (اتفاقية الامتياز، والاتفاقيات التعاقدية)*، وكما هو مبين في مخطط (1).

مخطط (1) الأنظمة المالية المتبعة في التعاقد لتطوير قطاع النفط والغاز



المصدر: علياء كامل الصالح، قطاع النفط والغاز في الخليج نظرة عامة وإقليمية، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012)، 17-18.

ويُعد اسلوب عقود الخدمة التي تبنتها الحكومة العراقية نهاية عام (2009) يمثل النموذج الافضل لاستثمار النفط في العراق، وفقاً لتقييم أغلب الخبراء في قطاع النفط، وهو ما يتفق معه الباحث، وذلك يعود إلى الاعتبارات التالية¹¹:

أ. يقوم هذا الاسلوب على عقود خدمة فقط، مقابل رسوم تتقاضاها الشركة، مما يعني أنّ عمليات إدارة القطاع النفطي كافة هي ملك للدولة، وهذا ما يتوافق مع ما نص عليه الدستور بأن النفط هو ملك للشعب.

ب. تحصل الشركات الاجنبية على رسوم إنتاج محددة تتراوح بين (1-2) دولار لكل برميل منتج.

ت. استطاعت هذه العقود من جلب التكنولوجيا والخبرات الفنية، مما ساعد على تطوير قدرة الملاكات العراقية العاملة في هذا القطاع التي كانت تفتقر إلى الخبرة والكفاءة.

ث. تمول هذا الشركات عملية التطوير مما ساعد على تخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة.

ج. استطاع العراق عبر هذه النوع من العقود من استكشافات نفطية جديدة، مما حقق زيادة صافية في إنتاج النفط الخام من الحقول تحت عقود الخدمة بنحو أكثر (2) مليون برميل يومياً بين عامي 2010-2021.

ح. بلغت العوائد المالية الكلية للإنتاج من حقول جولات التراخيص للمدة الممتدة من عام 2010 ولغاية نهاية عام 2018 ما مقداره (571) مليار دولار، فيما بلغت التكلفة الكلية المدفوعة فعلياً إلى الشركات الاجنبية خلال نفس الفترة نحو (74) مليار دولار.

خ. بلغت نسبة العمالة العراقية العاملة لتنفيذ عقود الخدمة مع الشركات الأجنبية المماثلة (80%) من العمالة الكلية، من مختلف الاختصاصات والمراتب الوظيفية.

وعلى الرغم من ذلك لم يحقق هذا الاسلوب في إدارة القطاع النفطي النتائج الطموحة

11. يُنظر في ذلك: عبد الحسين العنبيكي، اقتصاديات العراق النفطي، (مركز العراق للدراسات، الساقى للطباعة والتوزيع، 2012)، ص168. وأيضاً: المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، ندوة بعنوان: عقود التراخيص النفطية ما لها وما عليها، (جامعة النهدين، كلية اقتصاديات الاعمال، 23 أيار 2019). متوفر على الرابط: <https://iier.org>

المنتظرة، ويرد ذلك اغلب الخبراء إلى الضعف المؤسسي والأمني الذي يعاني منه قطاع الطاقة في العراق، فضلاً عن قلة منافذ التصدير، لذلك ينبغي على الحكومة العراقية العمل على تحقيق جملة من التدابير، أهمها¹²:

● إعادة النظر في تأسيس شركة النفط الوطنية وحوكمتها، وجعلها قادرة على إدارة الشراكة مع الشركات الأجنبية حالياً، وتأهيلها لإدارة عمليات الصناعة الاستخراجية النفطية والغازية بكل مراحلها بعد تقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية، ويمكن الاستفادة من نموذج شركة النفط السعودية (أرامكو) في تحقيق ذلك¹³.

● الإسراع في تشريع قانون النفط والغاز، وذلك لأهميته في إدارة قطاع عمليات النفط والغاز واعتباره المرجع القانوني لعمل شركة النفط الوطنية، ويمكن الاستفادة في ذلك من التجربة النرويجية¹⁴.

● تشكيل لجنة من الخبراء وبرئاسة وزير النفط، تكون مهمتها البحث في إمكانية استحداث منافذ جديدة لتصدير النفط، والتفاوض مع السعودية وتركيا وسوريا لإعادة فتح خطوط التصدير القديمة.

وبناءً على ذلك، يمكن استثمار الغاز المصاحب والحر في العراق بذات الأسلوب (عقود الخدمة) الذي استثمر فيه قطاع النفط، مع اعطاء الأسبقية لسد الحاجة المحلية، ومن ثم التفكير في عملية زيادة إنتاج الغاز وتصديره على اعتبار أن معظم تقارير وكالات الطاقة العالمية تتوقع أن يحتل استهلاك الغاز المرتبة الثانية عالمياً مع مطلع عام 2030، ويقترب من استهلاك النفط بحلول عام 2040¹⁵.

2. تطوير الصناعة التحويلية: أما الصناعة التحويلية التي يقصد بها هنا تكرير النفط وتحويله من خام إلى منتجات ذات قيمة مضافة، فيُقترح إقامة شركات مع شركات أجنبية وفق نفس الأسلوب

12. كارول نغله، مستقبل النفط للعراق: اكتشاف إطار العمل الصحيح، (لندن: جامعة سيري، مركز سيري لاقتصاديات الطاقة، 2008)، ص 17.

13. للمزيد ينظر: منظمة الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، (الإمارات العربية المتحدة-ابو ظبي: 2014)، ص 16-12.

14. عدنان الجنابي، الدولة الربعية والدكتاتورية، (بغداد: معهد الدراسات العراقية، 2013)، ص 55-52.

15. نقلاً عن: علي مرزا، أوراق اقتصادية ونفط العالم والعراق، مصدر سابق ذكره، ص 530.

(عقود الخدمة) فيما يخص المصافي الموجودة فعلياً والتي عددها (14) مصفى¹⁶، فضلاً عن مصفى كربلاء، وميسان قيد التشغيل¹⁷، ومع ذلك، يحتاج العراق إلى مصافي جديدة لاستثمار النفط بالطريقة المثلى، وهنا يمكن تبني اسلوب الامتياز (BOT) في إنشاء مصافي جديدة، حيث تنص فكرة هذا الأسلوب على التعاقد مع شركة اجنبية أو محلية لبناء وتمويل وتشغيل إدارة المرفق أو المشروع لمدة معينة، وبعد انتهاء مدة العقد تعود ملكية المرفق أو المشروع إلى الدولة¹⁸. لكن وفق الدراسات القياسية، يتضح أن عملية تكرير النفط الخام على المستوى العالمي لا تحتوي على هوامش ربحية عالية ما لم ترتبط بنشاطات تكاملية أخرى، من مثل، النقل، والتوزيع، والصناعات البتروكيمياوية والصناعات النفطية الاخرى¹⁹. لذا، ينبغي أن يرافق عملية إنتاج المشتقات النفطية وتطوير المصافي في العراق مع عمليات تطوير شبكات النقل والتوزيع والعمل على إحياء الصناعات البتروكيمياوية مثل صناعة (السجاد، مستحضرات التجميل، البلاستيك، المستحضرات الصيدلانية، الأقمشة، المطاط... إلخ)²⁰، وتوجد لهذه النوع من الصناعات قاعدة كبيرة في العراق نشأت منذ سبعينيات القرن الماضي، ولكن معظمها تم اندثاره بعد عام 2003، وعلى وفق ذلك، يكون من الضروري إعادة استثماره وفقاً لأسلوب عقود البوت (BOT)، ولكي يأتي هذا النوع من التعاقد على أرض الواقع، فينبغي توفر شرطين أساسيين: الأول- تشريع قانون يحكم هذا التعاقد، والثاني- رفع الدعم الحكومي عن الطاقة بشكل تدريجي.

وفقاً لذلك، يتم ضغط نفقات الموازنة العامة التي كانت تُنفق على المشتقات النفطية من دون جدوى اقتصادية، فضلاً عن ذلك، ستحصل الحكومة على ضرائب ورسوم من أرباح وثروة الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع، كما سيساهم تحسين حوكمة عملية التعاقد مع الشركات الأجنبية في تطوير وزيادة إنتاج النفط والغاز وسوف يدر على الدولة إيرادات إضافية كبيرة من بيع النفط الخام.

16. جمهورية العراق - وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2022-2018، ص 149.

17. فاروق يونس، حوارات في مسائل اقتصادية، (سلسلة اصدارات شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020)، ص 107.

18. حسين احمد دخيل السرحان، امكانية قيادة القطاع الزراعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، (العراق: مجلة بيت الحكمة، دراسات اقتصادية، العدد 43، 2020)، ص 147.

19. على مرزا، اوراق اقتصادية ونفط العالم والعراق، المجلد الأول، مصدر سبق ذكره، ص 160-158.

20. علياء كامل الصالح، قطاع النفط والغاز في الخليج...، مصدر سابق ذكره، ص 27.